

شروط وأحكام:

البند الأول: قيمة التمويل:

طبقاً لما ورد بجدول رسوم تمويل الأفراد

البند الثاني:

مبلغ التمويل: طبقاً لما ورد بجدول رسوم تمويل الأفراد.

البند الثالث: الغرض من التمويل:

الغرض من هذا التمويل هو استخدامه في أغراض مشروع.

البند الرابع: طريقة السداد:

يلتزم الممول إليه بسداد قيمة التمويل بالإضافة إلى العوائد والعمولات والمصروفات المستحقة عليه على أقساط شهرية ويجوز زيادة عدد وقيمة الأقساط في حالة الإقراض بضمان شهادات إيداع ذات العائد المتغير وفي هذه الحالة سيقوم البنك بإخطار العميل بقيمة القسط بخطاب مسجل يعلم الوصول أو بأي وسيلة أخرى قد يراها البنك مناسبة قبل تاريخ سريان التغيير (متضمنة العوائد المدينة والعمولات والمصروفات) قيمة كل قسط مبلغ وقدره جم

ذلك وتدفع باقي الأقساط تبعاً حتى تمام السداد الفعلي للتمويل وملحقاته، وفي حالة عدم السداد لأي قسط في ميعاد استحقاقه بصورة كلية و/أو جزئية لأي سبب تسقط أجل باقي الأقساط ويصبح كامل الرصيد المدين وملحقاته من عوائد وعمولات ومصروفات مستحق السداد للبنك عد الطلب ويحق للبنك اتخاذ ما يراه من إجراءات للحصول على حقه قبل الممول إليه.

البند الخامس:

بموجب هذا العقد وافق الممول إليه بشكل نهائي وبات لا يجوز الرجوع فيه مستقبلاً لأي سبب كان بأن يخصم البنك على حسابه لدى البنك كافة العوائد والعمولات والمصاريف التي تستحق على التمويل شهرياً وفقاً للأسعار المحددة والمعلنة بمعرفة البنك والواردة بالبند الثاني من هذا العقد، كما يحق للبنك تعديل العمولات وأسعارها مستقبلاً وفقاً لما تقرره سياسة البنك وذلك بعد التنبيه أو أي إجراء آخر. ولا يحق للعميل الاعتراض أو رفض هذه التعديلات بعد إخطاره كما يخصم على حساب الممول إليه كافة المصاريف والرسوم الأخرى الفعلة الناشئة عن التمويل.

البند السادس:

يلتزم الممول إليه التزاماً باتاً لا رجوع فيه بسداد قيمة الأقساط الشهرية المستحقة للبنك ويصرح الممول إليه أن من حق البنك أن يخصم من حسابه مباشرة جميع المستحقات الناتجة من استخدام التمويل لسداد المستحقات الناشئة عن التمويل عن طريق إجراء مقاصة بطريقة الخصم تلقائياً بين ما هو موجود بالأرصدة الدائنة للممول إليه وبين ما هو مستحق للبنك من أقساط وعوائد وعمولات ومصروفات تحتسب على الرصيد المكشوف والناتجة عن عدم سداد أي قسط أو أكثر من أقساط التمويل في ميعاد استحقاق وسيطبق عائد التأخير الوارد بالبند الثاني علاوة على العوائد والمصروفات المتفق عليها اعتباراً من تاريخ الاستحقاق وحتى تمام السداد.

البند السابع:

من المتفق عليه بين طرفي هذا العقد أن طلب الممول إليه مكمل لهذا العقد، كما يلتزم الممول إليه بأن يقدم للبنك كافة بيانات و/أو المستندات التي يطلبها البنك كشرط لاستخدام التمويل.

البند الثامن:

من المتفق عليه أن مبلغ التمويل يعتبر مستحق الأداء بأكمله بالإضافة إلى العائد المتفق عليه والمصاريف وأية ملحقات أخر بدون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أية إجراءات أخرى وفقاً للحالات الآتية:

عدم سداد أي قسط من أقساط التمويل أو جزء منها في ميعاد استحقاقه.

عدم سداد العوائد أو العمولات أو المصروفات المستحقة على التمويل أي من ملحقاته في ميعاد استحقاقها.

إذا تبين للبنك أن الممول إليه غير قادر على استمرار تنفيذ التزاماته أو بما يؤثر على وفاء الممول إليه لمبلغ التمويل وملحقاته لأي سبب كان وفقاً لتقدير البنك.

إذا لم يقم الممول إليه بسداد الضرائب أو أي مستحقات لجهات حكومية أو تأخر في سدادها أو توقع عليه بشأنها حجب تحفظية أو تنفيذية بمعنى أنه يلتزم ولا يخل بالقوانين واللوائح والقرارات السارية في ج.م.ع والمتعلقة بمركزة المالي والتجاري والمهني.

إذا تبين عدم صحة أي من البيانات المقدمة من الممول إليه للبنك بشأن هذا العقد وتنفيذه سواء قبل منحة أو طوال مدة سريانه.

إذا أخل الممول إليه بأي بند من بنود هذا العقد أو بأي شرط من شروط الموافقة على منحة التمويل أو بالتزامه استيفاء وتنفيذ أي من هذه الشروط.

في حالة إفلاس الممول إليه أو إعساره أو الحجز عليه أو فقده للأهلية أو الوفاة لا قدر الله أو وضعه تحت الحراسة أو التحفظ على أمواله لأي سبب كان.

إذا تبين أن الممول إليه غير قادر على الوفاء بالتزاماته قبل البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى مما ترتب عليه أن تقدمت تلك البنوك بشكاوي ضده للجهات القضائية والإدارية المختصة.

إذا تصرف الممول إليه أو رتب حقوق عينية أو شخصية على الأصل الممنوح من أجله التمويل وكان من شأنها الإخلال بضمانات البنك أو قدرة الممول إليه على السداد.

البند التاسع:

في حالة استخدام الحساب الخاص بالتمويل في أغراض بنكية أخرى يكون من حق البنك الاستفسار عن أي عمليات إضافية بخلاف العمليات الخاصة بالتمويل.

البند العاشر:

لبنك وحدة الحق في حوالة حقوقه الناشئة عن هذا العقد كلها أو بعضها دون اعتراض من الممول إليه الذي يقر مسبقاً بقبوله لهذه الحوالة من الآن ويقر بأن دين البنك غير قابل للتجزئة.

من المتفق عليه إن عدم ممارسة البنك أو شركات البنك الشقيقة وتأخرهم في ممارسة أي حق أو صلاحية بموجب هذا العقد لن يعتبر تنازلاً عن ذلك الحق أو الصلاحية أو الامتياز، كما لا يعتبر استعمال الحق لمرة أخرى واحدة فقط والاستعمال الجزئي

له مانعاً من استعمال أي حق آخر فيما بعد.

البند الحادي عشر:

وافق الممول إليه على أن جميع الحسابات المفتوحة ب إسمه الحالية والمستقبلية لدى البنك أو أي فرع من فروع تعتبر جميعها ضامنة للتمويل محل هذا العقد ولبنك أو لأي من فروع الحق في استخدام الرصيد الدائن لأي حساب واستخدامه في سداد ما هو مستحق من مبلغ التمويل محل هذا العقد وملحقاته من عوائد وعمولات ومصروفات في حالة استحقاقه بانتهاء مدة سريانه أو لأي سبب من الأسباب الواردة ببنود وشروط هذا العقد ودون الرجوع للعميل.

البند الثاني عشر:

وافق الممول إليه على أن جميع الأوراق المالية والتجارية والأموال التي له والمودعة حالياً أو مستقبلاً لدى البنك أو أيًا من فروعها تعتبر مرهونة رهناً حيازياً لصالح البنك ضماناً لسداد التمويل محل هذا العقد وملحقاته من عوائد وعمولات ومصرفيات وحتى تمام سداها بالكامل.

البند الثالث عشر:

تعتبر دفاتر وسجلات البنك وحساباته حجة قاطعة على الممول إليه الذي يقر بعدم احقيته في المنازعة فيما هو ثابت فيها حالاً أو مستقبلاً لأي سبب من الأسباب. وفيما عدا الغش أو الخطأ الجسيم لا يكون البنك أو أي من العاملين به مسئولين سواء مسئولية مدنية أو جنائية في مواجهة الممول إليه بخصوص تطبيق شروط هذا العقد.

البند الرابع عشر:

تعتبر كشوف الحساب والبيانات المرسله من البنك للممول إليه سليمة وحجة قاطعة عليه بما ورد مضمونها طالما لم يقوم بالاعتراض عليها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إستلامه لها. ويصرح ويفوض الممول إليه للبنك تفويضاً نهائياً لا يجوز الرجوع عنه بالاستعلاء عنه ومعاملاته وعن الأطراف المرتبطة به وفي إعطاء وتبادل أية معلومات عنه وعن معاملاته وحساباته لدى البنك أو المعلومات المدرجة في هذا الطلب مع البنوك والجهات الرسمية مثل الحكومة والبنك المركزي المصري والشركة الأم والشركات التابعة والشقيقة للبنك وكذلك كافة الجهات التي يراها البنك ضرورية ولازمة أو أي طرف ثالث، ويعتبر التوقيع على هذا العقد تفويضاً من الممول إليه بذلك، كما يوافق ويفوض الممول إليه بموجب هذا العقد البنك في إعطاء شركات البنك الشقيقة أو من يفوضهم البنك لرعاية حقوق البنك العقديّة وتنفيذ ومتابعة هذا العقد بما في ذلك الوكيل أي معلومات عن هذا العقد وأي من حقوق أو إلزامات طرفي العقد والمرتبطة بالعقد بأي شكل من الأشكال.

البند الخامس عشر:

أي مصادقة على الرصيد المدين موقعة من الممول الية لا يجوز له الاعتراض عليها أو المنازعة في مضمونها مستقبلاً لأي سبب من الأسباب حيث إنها بمثابة إقرار منه بصحة الرصيد المدين وتاريخه.

البند السادس عشر:

يقر الممول إليه بأن أي طلب أو إخطار أو إنذار أو إشعار أو أي مكاتبات موجهة إليه من البنك على العنوان المبين بهذا العقد أو على آخر عنوان أخطر به البنك كتابة تعتبر نافذة ومنتجة لكافة آثارها القانونية اعتباراً من تاريخ إرسالها بالبريد المسجل بعلم الوصول أو الموصى عليه أو البريد السريع.

البند السابع عشر:

يخضع هذا العقد وكافة ملحقاته ومرفقاته لأحكام قوانين جمهورية مصر العربية وفي حالة حدوث أي نزاع عن تفسير هذا العقد أو تأويله أو تنفيذه فقد اتفق الطرفين على أن تختص محاكم جمهورية مصر العربية بنظر هذا النزاع طبقاً للاختصاص القضائي وبجميع درجات التقاضي.

البند الثامن عشر:

تحرر هذا العقد باللغة العربية فقط علماً بأن الشروط والأحكام باللغة الإنجليزية متوفرة لدى البنك في جميع الفروع.

Name of applicant اسم موقع الطلب

Signature التوقيع

Published on / / حرر بتاريخ